http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2131) السنة الثامنة - الأثنين (16) أيار 2011

كتابة على الحيطان

أتحـــــدى نـــــواب الخـديـعـة

عامر القيسي

أعلنها أمام الجميع أني أتحدى أي نائب من الذين صوّتوا على سلّة النواب الثلاثة أن يتكرم ويترجل من برجه العاجي ويقف وسط اي سوق شعبية يختارها أو منطقة شعبية ويدافع عن خياره برفع كف الموافق على قرار مجلس النواب بالموافقة على ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية ويبرره للجمهور ويدافع عنه، ورغم أن أحدا لن يفعلها، ولكن هذا الأحد لو فعلها عليه أن يجلب معه أكثر من مرافق ليعد فقط حبات الطماطم الفاسدة التي ستنهال على رأسه، وهو تقليد ديمقراطي لا يستاء منه المسؤولون في الغرب وأمريكا، عندها سيعرف النائب مستوى جماهيريته، ويعرف دون أن تنقل له التقارير ذلك انه صوّت ضد إرادة الناخب والشعب عموما وانه اختار طريق التوافقات المحاصصاتية البغيضة على اختيار طريق الجمهور الذي قهره الفقر والبطالة وسوء الخدمات والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان.

كل الذين اتصلنا بهم من مختلف القوى السياسية والدينية ومنظمات المجتمع المدني والمسؤولين الرسميين لنستطلع آراءهم بخصوص التصويت على قرار السلّة الواحدة سيئ الصيت والسمعة ، الجميع دون استثناء انتقدوا القرار واعتبروه هدرا للمال العام وانه جاء نتيجة توافقات طائفية وضغوطات قادت الى اختراع مناصب في الضد تماما من النصوص الدستورية. حتى ان نائبا من دولة القانون "خالد الاسدي" وقبل أن يخرج النواب جميعا من قاعة البرلمان قال إن عدد المسؤولين مبالغ فيه، علما ان قائمته كانت مدافعة مستميتة في سبيل إصدار القرار !!

وأتحدى اي كتلة ان تدافع عن القرار ليس في الأسواق الشعبية، فنوابها ابعد ما يكونون عن حس الشارع ونبضه ومعاناته، وإنما على صفحات جرائدها وفضائياتها وكافة وسائل إعلامها. ومن باب احترام الناس على اقل تقدير ينبغي عليهم ان يقنعوهم ان قرارهم بالتصويت على القرار صحيح، أو يقولوا انهم صوّتوا تحت ضغط خارجي أو داخلي أو نصف خارجي ونصف داخلي، عليهم ان يقولوا للناس المكتوين بالأزمات التي تتوالد يوميا، إننا صوّتنا لان القرار فيه مصلحة للشعب والوطن ومستقبل الأطفال وترشيقا للدولة التي نرفع لواءها وتخفيفا عن كاهل الميزانية ومحاربة للفساد والمفسدين والإرهاب والإرهابيين!

هل تستطيع اي كتلة ان تقول ذلك علانية وصراحة وبشفافية طالما تشدقت هذه الكتل برغبتها ان تبني العراق الجديد على أساسها. اني أشك في ذلك!

جميع المتنفذين يقولون إنهم يأخذون قراراتهم الوطنية بسبب ضغوط، التحالف الوطني والعراقية والكردستاني والمستقلين وتجار السياسة ومافياتها.. من يحكم البلاد فعليا إذن؟

هذا هو السؤال الذي ينبغي على هذه القوى ان تجيب عليه بصراحة وشفافية، وان كانوا لا يفعلونها، عليهم ان يقولوا لنا اننا في دولة يقودها الأشباح والجن ومخلوقات من خارج كوكبنا، وان القرارات التي تتخذها الحكومة والتي يصوت عليها مجلس نوابنا العتيد، هي قرارات تصب في مصلحة المواطنين رغم انفهم ومعارضتهم، لأنهم مواطنون لا يعرفون من السياسة الا اسمها فيما يفهم السادة النواب السياسة على انها مغانم ومكاسب من الجسد العراقي الذي طالما ابتلى لعقود من الزمان بمسؤولين تعاملوا مع العراق وطنا وشعبا باعتباره مغنما حربيا من زمن الجاهلية الأولى، لان الغنائم في الحروب المعاصرة تعود للدولة وليست للأفراد!

إذن السادة النواب، حتى وهم يتهافتون على الغنيمة، يتهافتون عليها بطريقة متخلفة وشخصية بل وطائفية.. فيا حسرتي علينا وعلى مستقبل بلدنا وأطفالنا ان كنّا في كل دورة برلمانية سنجد أمامنا أمثال هؤلاء النوّاب والمسؤولين!

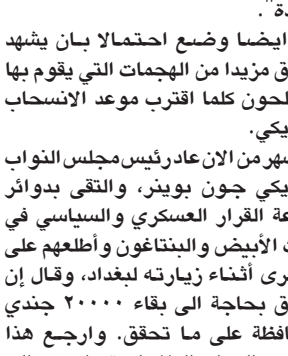

الإجماع على موقف من الانسحاب أسهل من إكمال الحكومة المنقوصة

وزارة الأمـــن: إبـحـثـوا عـن الإبـــرة فـــي قـش الـتـوافـق

خلافاً للمالكي، السياسيون العراقيون لايثقون بالقدرة على حفظ الأمن بعد الانسحاب.. ارشيف

□ كتب: علي عبد السادة

مع صعود الخلاف بين نوري المالكي وإياد علاوي إلى السطح برسم تبادلهما رسائل شديدة اللهجة، ومع الجدل المتفاقم حول بقاء أو انسحاب القوات الأمريكية، بات يقينا أن ملف الوزارات الأمنية سيبقى قيد الانتظار.

وظلت عملية التفاوض على مرشحي المناصب الثلاثة – الداخلية والدفاع والأمن الوطني، عسيرة منذ انطلاقها بعد إعلان رئيس الحكومة تشكيلته الوزارية كانون الأول الماضي.

ورغم تصريح سياسيين ومقربين من دائرة التفاوض بان تأخر الاتفاق ناجم عن محاولة الشركاء التوصل الى شخصيات مهنية وكفوءة، الا ان الواقع الذي تكشفه تسريبات صحفية يشير الى ان الخلاف الحاد بين العراقية ودولة القانون خيم على المفاوضات.

وطوال الشهور الماضية لم يكن لأحد من الفريقين السياسيين المعنيين بمنصبي الدفاع والداخلية اي مجال لتمرير مرشحه، بسبب الفيتو الابتدائي على اي اسم يطرح من احدهما على الآخر.

وكان المالكي قال الشهر الماضي انه اختار أثناء عملية التفاوض شخصية قدمتها إليه الكتلة العراقية، لكن قياديين في الأخيرة سحبوا الترشيح بدعوى أن قبول المالكي لمرشحهم يعني انه "شخص ضعيف" كما يؤكد رئيس الحكومة.

وتقول العراقية إنها رفضت مرشحين من دولة القانون لأنهم، كما صرح قادة في الكتلة، حزبيون او مقربون من حزب الدعوة الذي ينتمي اليه المالكي.

هذه التصريحات اتضحت أكثر بما جاء في رسالة علاوي للمالكي حين اتهم فيها الأخير زعيم دولة القانون بأنه "يؤسس لدولة سرية وان سياسته تستهدف الهيمنة على المؤسسات".

هذا الاتهام ترفضه قيادات في دولة القانون، وتقول إن العراقية عملت، خلال مفاوضات تسمية مرشحي الوزارات الأمنية، على عرقلة اكتمال عقد التشكيلة الوزارية.

وأخذت مفاوضات الترشيح للمناصب الأمنية منحى جديدا خصوصا مع استغراق العراقية ودولة القانون في تبادل الرفض. ووجد مراقبون أن التأخر في التوصل الى اتفاق لم يكن مرتبطا بصعوبة العثور على شخصيات مستقلة وكفوءة، وانه يتعلق بأزمة ثقة متبادلة بين الطرفين.

> ■ أخذت مفاوضات الترشيح منحى جديدا مع استغراق العراقية ودولة القانون في تبادل الرفض. ولم يرتبط التأخر في التوصل إلى اتفاق بصعوبة العثور على شخصيات مستقلة وكفوءة، بل انه متعلق بأزمة ثقة متبادلة بين الطرفين.

> ■ في حال توصل السياسيون العراقيون إلى إجماع لتمديد الوجود الأمريكي، فان رئيس الحكومة سيشعر بأنه كسب مزيدا من الوقت خصوصا وانه تخلص من قلق الانسحاب واحتمال تدهور الوضع الأمني بينما لا تزال وزاراته الأمنية شاغرة.

مرجعية الاتفاق وآلياته

ولم تكن واضحة المرجعية السياسية او آلية التوافق التي اعتمدت في اختيار المرشحين، لكن ومع مرور الوقت، ظهر أن ثلاث آليات متناقضة كان احدها خارطة طريق لترشيح الأسماء.

وكانت الأولى، التي لم يثق المراقبون بها، هي اعتماد الكفاءة. وهي الآلية التي سقطت مع عسر تمريرها أمام التوافقات السياسية.

لكن الثانية بدت اقرب إلى الواقع، وهي التي عدها الرأي العام عودة إلى المحاصصة السياسية، والتي تقول إن الداخلية من حصة كتلة دولة القانون، بينما تذهب الدفاع إلى العراقية.

لكن المالكي، يكشف عن آلية مغايرة، حين قال في مؤتمره الصحفي الأخير إن آلية توزيع المناصب الأمنية لم تكن على أساس القوائم، وكشف أن التوزيع سيكون على أساس المكونات، فيحصل الشيعة على وزارة الداخلية، ويحصل السنة على وزارة الدفاع.

وهذا التفسير أرجعه المالكي إلى ترشيحه سعدون الدليمي رغم انه من ائتلاف الوسط، الأمر الذي أزعج العراقية كثيرا، حتى أنهم رفضوا الدليمي وهو المقرب من شخصيات عديدة في كتلة إياد علاوي.

العراقية، وبترشيح الدليمي وهو وزير ثقافة حاليا ووزير دفاع سابقا، ترى أن اختيار المالكي استفزاز لها، ومن المحتمل ان يردوا بذلك برفض مرشح الداخلية توفيق الياسري.

ورغم أن المالكي امتدح كثيرا الدليمي والياسري، ووصفهما بالمهنيين والكفوئين إلا أن توصيف رئيس الحكومة لا يمكن أن يتماشى مع ضرورة التوصل إلى إجماع سياسي على الأسماء.

والى جانب التشاحن السياسي، ووصول الخلاف بين العراقية ودولة القانون إلى مديات مقلقة، يبدو أن الوضع الأمني يضغط كثيرا على علاوي والمالكي.

على هذا الأساس، فلا ينتظر أن يحسم ملف الوزارات الأمنية بين العراقية ودولة القانون دون أن يشرعا بتصفية خلافات اكبر من الوزارات نفسها، وهذا في حدود الوضع الراهن والمناخ السلبي بينهما، بعيد المنال على الأقل حاليا.

القاعدة وخلايا الكواتم

وجاء توقيت فراغ الوزارات الأمنية من رؤوس قيادية مع إعلان مقتل بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، وإعلان البيت الأبيض ودوائر دبلوماسية عربية وأجنبية من بينها العراق، احتمال يصل إلى درجة الجزم بان التنظيم سيرد بأعمال انتقامية.

ومع أن الحكومة العراقية تعلن مرارا أنها قادرة على حفظ الأمن الداخلي، لكن الخروقات المقلقة تضرب صدقية هذه الفرضية إلى حد كبير.

ما حدث في سجن الرصافة والكشف عن تلقي ضباط عراقيين مبالغ مالية من والي بغداد البطاوي وعناصر من القاعدة كانت قد نفذت هجوم كنسية سيدة النجاة، وجميعهم محتجزون في سجن الرصافة.

كما ان الطريقة التي نفذت بها محاولة الهروب الفاشلة كلها احداث تثير القلق حول الاستعداد الكامل للقوات العراقية وما تتوفر عليه من مهنية وقدرة على التعامل بحرفية عالية مع ظروف الطوارئ.

ويبدو أن التواطؤ وقلة الخبرة والحديث المتكرر عن "عناصر مندسة" ليس الخطر الوحيد المترافق مع غياب الوزراء، فحوادث الكواتم لا تزال تقلق الشارع العراقي، مع توقع مراقبين ومختصين أمنيين بان جهات داخلية تقف وراء خلايا الكواتم قد تقف وراءها دوافع للضغط والتأثير على عملية تسمية المرشحين الأمنيين.

هذه الأوضاع لا تعترف بها الحكومة، وترى أن غياب الوزراء لم يؤثر على الأمن الوطني. هذا ما يقوله رئيس الحكومة الذي لا يرى علاقة بين الخروقات الأمنية ومقاعد الوزارات الشاغرة.

لكن أجهزة أمنية تشعر بالحرج من استمرار الضغط الذي يفرضه الوضع الميداني، واحتمال إعادة القاعدة ومجاميع مسلحة أوراقها من جديد، إلى جانب مناخ سياسي متوتر يفقد قادة الأمن الثقة بالوضع القائم.

لكن استمرار المماطلة السياسية – كما يصفها المتابعون وقادة رأي – في عملية اختيار الوزراء، قد يقف وراءها انفضاض وشيك في الشراكة التي أنتجها اتفاق أربيل بين الكتل السياسية.

حكومة أغلبية وجدوى الترشيح

ومنذ انطلاق تظاهرات شعبية في بغداد ومدن عراقية أخرى، وإعلان الحكومة تحديد ١٠٠ يوم مهلة لأجهزتها التنفيذية لتحسين الخدمات وتقديم أعمال ملموسة للشارع العراقي، ظهرت بوادر مبكرة لفك ارتباط الشراكة السياسية. وتبادل الفرقاء اتهامات التقصير، وبدا أولا أن التحالف بين التيار الصدري ودولة القانون هش للغاية، خصوصا مع مسارعة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر تحديد مهلة للحكومة لتعديل مسارها في زمن أمده ستة أشهر.

في المقابل فان العراقية واصلت إرسال إشارات إلى المالكي بان الحكومة تقوم على أساس هش. لكن دولة القانون لا تأخذ تهديدات العراقية على محمل الجد. ذلك لأنها تصدر من مكون واحد فيها: علاوي وحركة الوفاق.

ويراهن المالكي على الطبيعة السياسية التي تكونت فيها العراقية، ويرى أن تعدد القيادات والرؤوس فيها من مصلحته، ففي اليوم الذي اتهم علاوي المالكي بالتنصل عن اتفاق أربيل، ظهر نائب رئيس الوزراء صالح المطلك على شاشة التلفاز يدافع عن الشراكة ويمدح التحالف المثمر في الحكومة، وظهر ملتزما كثيرا بمكانه كمسؤول رفيع في الحكومة، لكنه، فقط، طالب المالكي بتحسين أداء الحكومة والإنصات لمطالب الجمهور.

ما يعني أن المالكي حصل من خلال تواجد وزراء من العراقية في حكومته ينتمون الى مكونات مختلفة فيها باستثناء حركة الوفاق، بأنهم لن يتركوه في حال أعلن علاوي انسحابه من الحكومة او العملية السياسية.

لكن الصورة الفوضوية وحالة ألااستقرار في طبيعة التحالفات السياسية تجعل المالكي لا يستعجل نفسه في تسمية الوزراء الأمنيين، إذ انه يضع احتمال الإعداد لحكومة أغلبية سياسية لن تخرج هي الأخرى من بين يديه. ولن يكون مضطرا الان لتقديم مرشحين يحظون بالتوافق ليعود لترشيح غيرهم فيما لو سحبت الثقة عن الحكومة في قادم الأيام. ما يعني انه الشخص الوحيد الذي لا يضيره البقاء وزيرا بالوكالة للحقائب الأمنية الثلاث.

الانسحاب: لاعب يغير الأوراق

الانسحاب هو الأخير يدخل لاعبا قويا في عملية التفاوض على الوزراء الأمنيين. واشنطن تأخذ بنظر الاعتبار بقاء أجهزة حساسة في الدولة دون رأس، وهذا ما يقلقها، الى جانب مخاطر عديدة تتمثل بعودة الميليشيات وهجمات تنظيم القاعدة.

في ٢٢ آب من العام الماضي قال قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال راي أوديرنو إن القوات العراقية ستكون مهيأة لسد الفراغ الذي سيتركه انسحاب القوات الأمريكية العام القادم.

وكان تصريحه متزامنا مع الانسحاب الأولي للقوات الأمريكية. لكنه استدرك في حينها: "الولايات المتحدة قد تعود الى العمليات القتالية إذا دعت الضرورة".

واشنطن أبقت منذ اب الماضي على زهاء ٥٠ ألف جندي في البلاد حتى نهاية عام ٢٠١١ لتدريب القوات العراقية والدفاع عن المصالح الأمريكية.

وفي ذات اليوم قال روبرت جيبز الناطق باسم البيت الأبيض وجد ان "الوضع الأمني في العراق قد تمكن من المحافظة على التقدم الكبير الذي أحرز في السنتين الماضيتين، وان القوات العراقية مستعدة تماما لاستلام زمام القيادة".

لكنه ايضا وضع احتمالا بان يشهد العراق مزيدا من الهجمات التي يقوم بها المسلحون كلما اقترب موعد الانسحاب الأمريكي.

قبل شهر من الان عاد رئيس مجلس النواب الأمريكي جون بوينر، والتقى بدوائر صناعة القرار العسكري والسياسي في البيت الأبيض والبنتاغون وأطلعهم على ما جرى أثناء زيارته لبغداد، وقال إن العراق بحاجة الى بقاء ٢٠٠٠٠ جندي للمحافظة على ما تحقق. وارجع هذا المقترح الى ان البلاد لم تصل بعد الى مرحلة من الاستقرار المطمئن.

لكن بوينر لفت الانتباه الى ان اللهجة الأمريكية بخصوص الرغبة في البقاء مدة أطول فيما لو توصل السياسيون في بغداد الى اتفاق بشان الوزارات الأمنية.

الكتل السياسية العراقية تستعد لعقد لقاء سياسي رفيع المستوى لحسم الموقف من بقاء او انسحاب القوات الأمريكية، لكن من المستبعد ان يكون عقد اجتماعها بعد حدوث اتفاق على تسمية الوزارات الأمنية. المراقبون السياسيون لا يثقون بحسم سلس لمثل هذه المواقف.

المالكي أرسل إشارات مبطنة حول رغبته بالتمديد الى الأمريكيين بعد نهاية العام الجاري. او على الأقل الإبقاء على قوات خاصة بشروط.

وبعد أيام من إعلان هذه الإشارات ظهرت رواية أمريكية عن شكل التمديد، حين كشفت مصادر سياسية عن اتفاق عراقي أمريكي لبقاء قوات أمريكية في خمس قواعد محددة ومعلومة.

يشار إلى أن تفاصيل الاتفاق غير المؤكد من الجانبين العراقي والرسمي تتعلق بالتواجد في موقع للقنصلية المؤقتة بالبصرة وموقع للطيران في نفس المحافظة، وفي مكتب فرع السفارة. وفي فرع السفارة بالموصل، وموقع آخر بالقرب من مطار أربيل، إلى جانب موقع في بغداد يقع ايضا بالقرب من مطار بغداد.

وان حصل هذا الاتفاق، او توصل السياسيون العراقيون الى إجماع لتمديد الوجود الأمريكي، فان رئيس الحكومة سيشعر بأنه كسب مزيدا من الوقت خصوصا وانه تخلص من قلق الانسحاب واحتمال تدهور الوضع الأمني بينما لا تزال وزاراته الأمنية شاغرة.

توفيق الياسري

سعدون الدليمي

■ تعتقد العراقية ان ترشيح المالكي لسعدون الدليمي استفزازاً لها، لكن المالكي يقول انه يتوفر على مواصفات مهنية رفيعة